

تأخير الرحبة في العلوم الفرضية

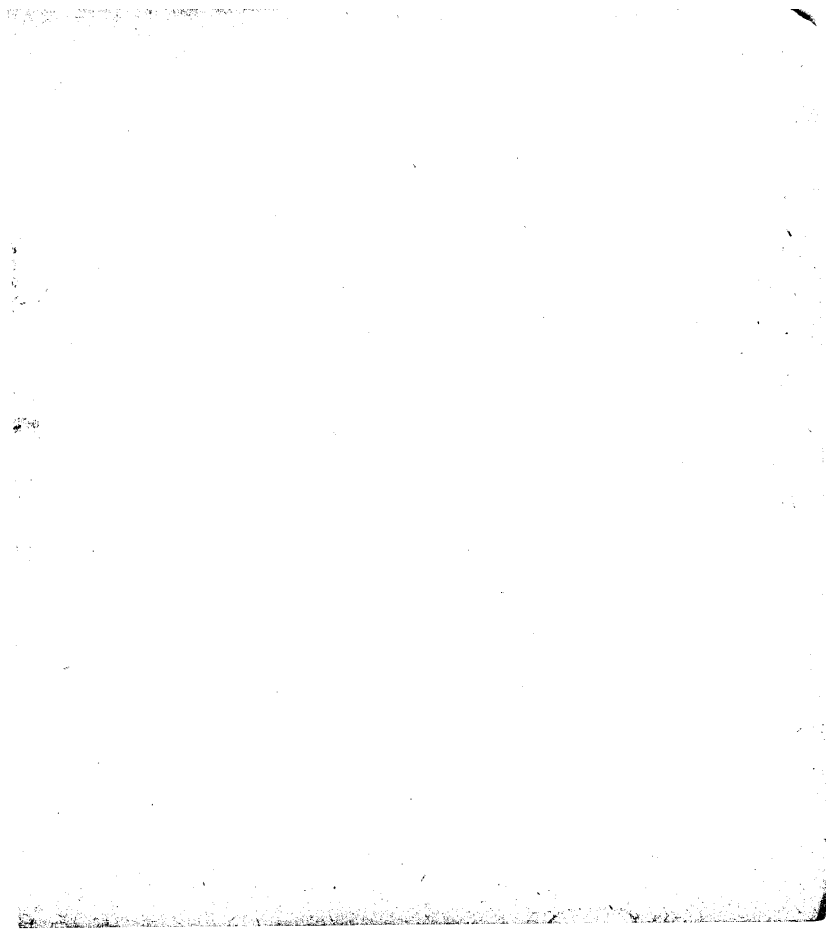
تأليف

محمد محمد أحمد الشيخ
المدرس بالمعاهد الدينية

اطلع عليه وأوصى بقراءته
فضيلة الشيخ علي إبراهيم آدم

يطلب من
المكتبة العلمية

لصاحبها : أحمد محمد زكي جوهر وأولاده
بجوار البوستان - بأم درمان - السودان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وصفوة
رسل الله النبي الكريم من ورث منه أهل السنة جميع أسرار
العلوم الربانية ، وعلى آله وصحبه الذين جاهدوا في الله حق
جهاده حتى ارتفع علم الشريعة الإسلامية في جميع مشارق
الأرض ومغاربها ، وعلى من سلك مناهجهم لإضاءة منارات
الحقائق المحمدية .

أما بعد

فقد منّ الله سبحانه وتعالى على أفقر خلقه وأحوج
عباده محمد محمد أحمد الشيخ بتلخيص في علم الميراث فناء
بحمد الله في أسهل عبارة وأوضح بيان ، وكان قد طلب مني
ذلك بعض الإخوان الذين كنت أوضح لهم بعض شروط
أصحاب الفرائض - أصلح الله لي ولهم الحال - وبعد
كتابة بعضه وقبل إتمامه اطلع عليه بحياته فضيلة الأستاذ

الأكبر محقق العلوم الشرعية والداعى إلى سبيل رب البرية
الشيخ العلامة على إبراهيم أدهم ، وذكر أنه يكفى في علم فقهه
المواريث وأوصى بقراءته قبل الرحبية ، وبعد إكماله اطلع
عليه بعض الفضلاء واستحسن أن تكون قراءته بعد متن
الرحبية ، وذلك لزيادة بعض الأبواب التي لم تكن في
الرحبية ، وقد سمّيته « تلخيص الرحبية في العلوم الفرضية » .

=====

باب أسباب الميراث

وأركانه ، وشرائطه ، وموانعه

فأما الأسباب فتلاثة : نكاح ، وولاء ، ونسب .. وهذا متفق عليه . أما بيت المال فيرث عند المالكية مطلقاً ويرث عند الشافعية إن انتظم . ولا يرث عند الحنفية مطلقاً أعني انتظم أم لا .

وأما أركانه فتلاثة أيضاً : وارث وموروث والشئ الذي يورث . وشرائطه ثلاثة : تحقق موت الموروث أو إلحاقه بالموتى وتحقيق حياة الوارث بعده ولو بلحظة والعلم بالدرجة والغرابة . والموانع ثلاثة أيضاً : الرق والقتل واختلاف الدين .

باب الوارثين والوارثات

الذين يرثون من الرجال خمسة عشر : الإبن وابن الإبن وإن نزل ، والآب والجد وإن علا والآخر الشقيق والآخر للأب والآخر للأم وابن الآخر الشقيق وابن الآخر للأب والعم الشقيق والعم للأب وابن العم الشقيق وابن العم

للأب والزوج والمعتق . وأما الوارثات من النساء فعشر :
البنت وبنت الإبن والأم ، والجدة من قبل الأم ، والجدة
من قبل الأب ، والأخت الشقيقة والأخت للأب والأخت
للأم والزوجة والمعتقة .

هؤلاء هم الوارثون من الرجال والنساء ، فأهل الفرائض
منهم واحد وعشرون بحسب الأحوال .

باب الفرائض وأهلها

الفرائض القرآنية ستة غير ثلث الباقي للجد لأنه ثبت
بالاجتهاد ، وهي : النصف والربع والثلثان والثلث
والسدس .

فأهل النصف خمسة : الزوج ويرثه بعدم الفرع الوارث
والبنت وترثه بعدم المعصب والمساوى وبنت الإبن وترثه
بعدم البنت وإن شئت فقل عدم ولد الصلب وعدم المعصب
والمساوى ، والأخت الشقيقة وترثه بعدم الفرع الوارث
وعدم الأصل الذكر وعدم المساوى والمعصب . والأخت
للأب وترثه بعدم الفرع الوارث وعدم الأصل الذكر وعدم
الأخت الشقيقة وعدم المعصب والمساوى . وأهل الربع

اثنان : الزوج ويرثه بوجود الفرع الوارث والزوجة أو الزوجات ويرثه بعدم الفرع الوارث . واثنان للزوجة أو الزوجات بوجود الفرع الوارث والثلاثان أهلها البنتان فأكثر ويرثه بعدم المعصب وبنتا الإبن فأكثر ويرثه بعدم ولد الصلب وعدم المعصب وهما أيضاً للاختين الشقيقتين فأكثر ويرثه بعدم الفرع الوارث وعدم الأصل الذكر والمصعب لمن وترثه الاختان للأب بعدم الفرع الوارث وعدم الأصل الذكر وعدم الشقائق وعدم المعصب لمن .
والثالث فرض اثنى الأم وترثه بعدم الفرع الوارث وعدم تعدد الإخوة والأخوين للأم فأكثر بعدم الفرع الوارث وعدم الأصل الذكر ويستوى فيه ذكرهم وإناهم .
والسادس أهله سبعة بنت الإبن مع بنت الصلب وترثه بعدم المعصب لها كانت بنت الإبن واحدة أو أكثر وهو للأب بوجود الفرع الوارث أو تعدد الإخوة ويكون للأب بوجود الفرع الوارث أيضاً وكذلك الجد إن لم يكن أب وتستحقه الجدة من قبل الأم أو من قبل الأب بعدم الأم وتأخذه أيضاً الأخت للأب مع الشقيقة بعد أن تستوفى الشقيقة نصفها بشرطه المذكور في النصف مع عدم المعصب

لها وبأخذه أيضاً ولد الأم بعدم الفرع الوارث وعدم الأصل
الذكر وانفراده . فمؤلا . أهل الفرائض بشرائطهم فاحفظ
ذلك فان من حفظ فاز بالمقصود .

باب التعصيب

العصبة ثلاثة أنواع : عصبة بالنفس وعصبة بالغير وعصبة
مع الغير . فالعاصب بنفسه هو كل ذى ولاء وذكر نسيب
ليس بينه وبين الميت أنثى فقط . وأحكامه ثلاثة وهى : إذا
انفرد أخذ جميع المال وإذا كان مع أهل الفروض أخذ
الباقى وإذا استغرقت الفروض كل التركة سقط إلا الإخوة
الاشقاء فى المشتركة فإنهم لا يسقطون بل ينتقلون إلى الفرض .
والعاصب بالغير هو كل أنثى عصبها ذكر كالبنات مع الإبن
والأخت مع الأخ . والعاصب مع الغير هو كل أنثى تصير
باجتماعها مع أخرى عصبة . وقد يفرق بينهم بأن العاصب
بالغير الذى معه يكون ذكراً والعاصب مع الغير الذى معه
يكون أنثى .

وإن روح هذا الباب هو العاصب بنفسه ، إذ هو الذى
يحوز جميع المال إن انفرد كالأب والجد وجد الجد وإن علا

والإبن وابن الإبن وإن نزل والأخ الشقيق والأخ للآب وابن الآخ الشقيق وابن الآخ للآب والعم الشقيق والعم للآب وابن العم الشقيق وابن العم للآب والمعتق وعصيته المتعصبون بأنفسهم كابنه وأخيه ، والمعتق يحوز كل المال إن انفرد ولو كان أنثى ، وكذلك عصيته المتعصبون بأنفسهم يحوزون جميع المال إن انفردوا . وأما العاصب بالغير والعاصب مع الغير فلا شيء لهم في إرث الولاء . وإذا اجتمع كل العصبية فيرث متحد الجهة والقرب والقوة . وجهات التعصيب سبعة على الترتيب وهي البنوة ثم الأبوة ثم الجدوة والأخوة ثم بنو الأخوة ثم العمومة وبنوهم ثم الموالى أى المعتقون ثم بيت المال على الخلاف الذى تقدم فيه والله أعلم .

والآب والجد يرثان بالفرض والتعصيب ، وأما باقى العصبية فيرثون بالتعصيب فقط وبعضهم يسقط عند وجود من هو أحق منه ، إلا الإبن فلا يسقط مطلقاً إلا بالموانع المتقدمة . واعلم أن جميع الذكور عصبية إلا الزوج والأخ للآم وجميع النساء صاحبات فروض إلا المعتقة فإنها عصبية .
(تنبيه) الآب يفرض له السدس مع وجود الفرع

الوارث فقط وأما الجدد يفرض له السدس في حالتين مع وجود الفرع الوارث أو ضيق الفروض كأن يكون الباقي مقدار سدس أو أقل .

(تميمات) الأولى : ابن كل أخ لغير أم كآبيه إلا في مسائل : لا يردون الأم من الثلث إلى السدس . ولا يعصبون أخواتهم ولا يرثون مع الجدد بخلاف آبائهم وابن الشقيق في المشتركة ليس كآبيه .

الثانية : الورثة أربعة أقسام ، قسم يرث بالفرض وحده من الجهة التي سمي بها وهو سبعة : الأم والأخ للام والأخت للام والجدة والزوجان . وقسم يرث بالتعصيب فقط وهم جميع العصبة غير الأب والجد . وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات النصف والثلثين كما سبق . وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة ويجمع بينهما وهو الأب والجد . أنظر شرح الشنشوري والله أعلم .

الثالثة : قد تجتمع في الشخص جهتا تعصيب كجهة البنوة وجهة العمومة كما بن هو ابن ابن عم وكجهة الأخوة وجهة

الولاء كالأخ هو معتق فيرث بأقواهما ، والأقوى معلوم بما تقدم في العصبية وكذلك من قاعدة : كل من أدلى بواسطة حججته تلك الواسطة إلا أولاد الأم ، وقد تجتمع في الشخص جهتا فرض ولا يكون إلا في نكاح المجوس ونكاح الشبهة عند المسلمين وغيرهم لأن المجوس يستبيحون نكاح المحارم . وقول جهتا فرض كالبنية والأختية من الأم في بنت هي أخت من أم وكالأمومة والأختية من الأب في أم هي أخت من أب فيرث بأقواهما لا بهما على الأرجح ، وقيل : يرث بالجهتين جميعا وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وقتادة والثوري وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق وبه قال ابن سريج وابن اللبان من الشافعية ، وهناك قول ضعيف مصرح به عند المالكية أنه يرث بالأكثر — أنظر الباجوري .

باب الحجب

وهو باب ينبغي الاعتناء به لأن من لا يعرفه لا يفتي إفتاء صحيحاً في مسائل الميراث ، وهذا نذر منه .

الجد يحجب بالأب وابن الإبن يحجب بالإبن والأخ

مطلقاً يحجب بالآب والإبن وابن الإبن ويزاد للأخ للأم
كونه يحجب بالبنات وبنات الإبن والجد ، وابن الأخ الشقيق
والذى للآب يحجب بالابن وابن الإبن والآب والجد وأبويهما
إلا أن الذى للآب يحجب بالشقيق لأنه أقوى منه والعم الشقيق
يحجب بما يحجب ابن الأخ للآب ويزاد ابن الأخ للآب له .
والعم للآب يحجب بالعم الشقيق ومن يحجب الشقيق وابن
العم الشقيق يحجب بالعم للآب ومن يحجبه وابن العم للآب
يحجب بابن العم الشقيق ومن يحجبه ، هذا فى الرجال وأما النساء
فإن الجدة من أى جهة تحجب بالأم ويزاد للتي من قبل الآب
به وبنات الإبن يحجبن بالإبن أو بنات الصلب إلا أن يكون
مع بنات الإبن ابن ابن سواء كان فى درجتين أو أنزل منهن
فياخذ الباقي ويقسمه معهن للذكر مثل حظ الأنثيين . واعلم أن
ابن الإبن يعصب أخواته وبنات عمه وعماته إذا لم يأخذن من
الثلاثين شيئاً . وأما ابن الأخ فلا يعصب أخواته ولا عماته
كما قال صاحب الرحبية .

وليس ابن الأخ بالمعصب من مثله أو فوقه فى النسب .
وقوله أو فوقه أى الأخوات للآب ومثال ذلك : هلك
هالك وترك أختين شقيقتين وأخت أو أخوات لآب وابن
أخ فإن الأخوات الشقيقات لهن الثلاثان والباقي لابن الأخ

ولا شيء للأخوات للأب . وتلخص من هذا أن الأخوات
للأب متى حازت الشقيقات الثلثين لا شيء لهن إلا إذا كان
معهن أخ لأب فينصب أخواته ويأخذ الباقي معهن للذكر
مثل حظ الأثنين ، وأما بنت الأخ فهي من ذوى الأرحام
أى أنها لا ترث كيفما كانت أعنى شقيقة أم لا .
واعلم بأن لنا أربعة نسوة لاميراث لهن ، ويرث من
الرجال المساوى لهن فالعم يرث والعمة لا ترث وابن الأخ
يرث وبنت الأخ لا ترث وابن العم يرث وبنت العم لا ترث
وابن المعتق يرث وبنت المعتق لا ترث . هذا والذي تقدم
من الحجب كله حجب حرمان وأما حجب النقل الذى هو
النوع الثانى فهو على ثلاثة أقسام : نقل من فرض إلى فرض
دونه ويلحق الزوجين والام وبنات الإبن والأخوات
للأب ، فالزوج ينتقل من النصف إلى الربع بالفرع الوارث
الذى تقدم توضيحه ، والام تنتقل من الثلث إلى السدس
بالفرع الوارث أو تعدد الأخوة والزوجة تنتقل من الربع
إلى الثمن بالفرع الوارث وبنات الإبن ينتقلن من الثلثين أو
الواحدة منهن من النصف إلى السدس بالبنت للصلب أو بنت
الإبن العالية والأخوات للأب أو الأخت للأب تنتقلن

الأخت الشقيقة من النصف أو الثلثين إلى السدس .
والثاني نقل من تعصيب إلى فرض وهو مختص بالأب
والجد فينقلهم الإبن وابنه من التعصيب إلى السدس بعد ما
كان يرثان بالفرض والتعصيب . والقسم الثالث نقل من
فرض إلى تعصيب ، وهو مختص بالبنات وبنات الإبن
والأخوات الشقائق والأخوات للآب فإن كلاً من ذكر
إذا انفرد يأخذ فرضه إما النصف أو الثلثين . أما إذا كان
معهن ذكر فلا يرثن بالفرض بل يكون للذكر مثل حظ
الأنثيين . وهذا آخر ما يسره الله لنا من باب الحجب .

باب في أصول المسائل

اعلم أن الفرائض الستة مخرجها خمسة منفردة لأن الثمن
مخرجه من ثمانية والرابع من أربعة والنصف من اثنين
والثلثان والثلث مخرجهما من ثلاثة والسدس مخرجه من ستة
فهذه خمسة أصول . وزيد عليها أصلاً هما الإثنا عشر
والأربعة والعشرون . ولا يكونان إلا عند اجتماع أكثر من
فرض فيكون مجموع الأصول سبعة .
وأهل الفرائض إذا اجتمعوا في مسألة فلا يخلو الحال
إما أن يجتمع النصف مع السدس كزوج وولد أم بشرطه

فالمسألة من ستة ثلاثة للزوج وواحد للأخ للآم والباقي
للعصبة حيث كانت . وإذا اجتمع النصف مع الثلث فالمسألة
من ستة أيضاً كزوج وأم ، فللزوج ثلاثة وللآم اثنان
والباقي للعصبة حيث كانت . وإذا اجتمع النصف والثلثان
فالمسألة من ستة كزوج وأختين شقيقتين للزوج ثلاثة
وللأختين أربعة فتعول بمثل سدسها وينقص ما يسد كل
وارث سبع ما بيده . وإذا اجتمع الربع والسدس فالمسألة
من اثني عشرة لوجود التوافق فيها كزوج وأم وابن ، فللزوج
ثلاثة وللآم اثنان والباقي للإبن . وإذا اجتمع الربع والثلثان
فالمسألة من اثني عشرة أيضاً لتباين المخارج كزوجة وأخوات
شقائق وعم فللزوجة ثلاثة وللأخوات ثمانية والباقي للعم
وإذا اجتمع الربع والثلث فالمسألة من اثني عشرة كأم
وزوجة . فللآم أربعة وللزوجة ثلاثة والباقي للعصبة . وإذا
اجتمع الثمن مع السدس فالمسألة من أربعة وعشرين كزوجة
وأم وابن فللزوجة ثلاثة وللآم أربعة والباقي للإبن وهو
سبعة عشرة وإذا اجتمع الثمن والثلثان فالمسألة من أربعة
وعشرين كزوجة وبنتين فللزوجة ثلاثة وللبنتين ستة عشرة
وتبقى خمسة فهي العاصب كآخ مثلاً . وأما اجتماع الثمن

والثالث فإنه لا يكون لأن الثمن لا يكون إلا بوجود الفرع الوارث ، وتقدم في الشرائط على أن الفرع الوارث يحجب الأم من الثلث إلى السدس ويحجب الإخوة للآثم حجب حرمان والله أعلم .

فصل في تصحيح السهام

اعلم أنك بعد أن توصل المسألة قد يوجد فريق سهامه لا تنقسم عليه قسمة صحيحة ، فإذا تقرر ذلك فإما أن يقع الانكسار على فريق أو على اثنين أو على ثلاثة اتفاقاً أو على أربعة على مذهب الشافعية والحنفية والحنابلة ولا يتجاوز ذلك عند الجميع في الفرائض فإن كان الانكسار على فريق واحد نظرت بين ذلك الفريق وسهامه فإن باين الفريق سهامه ضربت عدد الفريق من أصل المسألة أو مبلغها بالعول إن عالت وإن وافق الفريق سهامه فاعمل بالوفق بأن تضرب الوفق في أصل المسألة أو مبلغها بالعول فما بلغ فتمه تصح . والفريق يسمى حزبا وحيزاً ورؤوساً وصنفافهي ألفاظ مترادفة وهاك بعض أمثلة لينجلي لك ما كان غامضاً فنقول : بنت وعمان أصلها اثنان وجزء سهمها اثنان للباينة وتصح

من أربعة لأنك تضرب رؤوس العمين في أصل المسألة الذي هو اثنان يحصل أربعة فمها تصح .

(مسألة) أم وثلاثة أعمام أصلها ثلاثة مخرج الثلث فثلاثم واحد فيبقى اثنان على ثلاثة لا تنقسم وتباين فتضرب ثلاثة عدد الرؤوس في أصل المسألة بتسعة ومنها تصح .

(مسألة) أم وستة أعمام أصلها ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة وتصح كالتي قبلها للوفاق .

(مسألة) زوجة وعمان أصلها أربعة وجزء سهمها اثنان للمباينة وتصح من ثمانية لأنك عند المباينة تضرب كاملاً في كامل .

(مسألة) زوجة وستة أعمام أصلها أربعة وجزء سهمها اثنان وتصح كالتي قبلها للوفاق .

(مسألة) بنت وأم وثلاثة أعمام أصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للمباينة وتصح من ثمانية عشر .

(مسألة) بنت وأم وستة أعمام أصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للوفاق وتصح كالتي قبلها .

(مسألة) زوج وخمسة شقيقات أصلها ستة وتعول إلى سبعة وجزء سهمها خمسة للمباينة وتصح من خمسة وثلاثين

وكذا لو كان عدد الشقيقات عشرين للموافقة .

(مسألة) زوجة وخمس بنين أو خمسة وثلاثون ابناً
أصلها ثمانية وجزء سهمها خمسة للباينة وتصح من أربعين
للمباينة في الأولى والموافقة في الثانية .

(مسألة) زوج وأم وثلاثة بنين أو واحد وعشرون
ابناً أصلها اثنا عشر وجزء سهمها ثلاثة للباينة في الأولى
والموافقة في الثانية وتصح من ستة وثلاثين .

(مسألة) زوجة وأم وخمس شقيقات أو أربعون
شقيقة أصلها اثنا عشرة وتعول إلى ثلاثة عشر - وجزء
سهمها خمسة للباينة في الأولى والموافقة في الثانية وتصح
من خمسة وستين .

(مسألة) زوجة وأم وابنان أو أربعة وثلاثون ابناً
أصلها أربعة وعشرون وجزء سهمها اثنان للباينة في الأولى
والموافقة في الثانية وتصح من ثمانية وأربعين .

(مسألة) زوجة وأبوان وثلاثة بنات أو أربعة
وعشرون بنتاً أصلها أربعة وعشرون وتعول إلى سبعة
وعشرين وجزء سهمها ثلاثة للباينة في الأولى والموافقة في
الثانية وتصح من إحدى وثمانين .

(مسألة) أم وجد وسبعة إخوة أشقاء أو لأب ،
أو سبعون أخاً كذلك أصلها ثمانية عشر على الأرجح وجزء
سهمها سبعة للبائية في الأولى والموافقة في الثانية وتصح من
مائة وستة وعشرين .

(مسألة) زوجة وأم وجد وثلاثة إخوة أشقاء أو لأب
أو ستة كذلك أصلها ستة وثلاثون على الأرجح وجزء
سهمها ثلاثة للبائية في الأولى والموافقة في الثانية وتصح من
مائة وثمانية .

هذه المسائل المذكورة إذا وقع الانكسار على فريق
واحد وهو يحصل في جميع الأصول التسعة إلا في أصل
اثنين فلا تكون فيه الموافقة بين السهام والرؤوس لأن
الباقى بعد النصف واحد والواحد يباين كل عدد . وعلم من
هذا أن أصل ثمانية عشرة وستة وثلاثين الأرجح والراجح
أنهما تأصيلان لا تصحيح ، ولتمثل لذلك بمثال يبين لك العمل
عند الانكسار على أكثر من فريق .

(مسألة) خلف زوجتين وثلاثة بنات وعم فللزوجتين
الثلث وللبنات الثلثان وللعلم الباقى ، فأصل المسألة من أربعة
وعشرين لاجتماع مخرج الثلثين والثلث فللزوجتين ثلاثة

وللبنات ستة عشرة وللعلم الباقي وهو خمسة والثلاث على الزوجتين تباين رأسيهما ، وكذلك البنات سهامهن تباين رؤوسهن ، فانظر بالانظار الأربعة في المثبتات فتجد التباين بين ثلاثة رؤوس البنات وبين اثنين رأسي الزوجتين فاضرب كاملا في كامل يحصل ستة وهو جزء السهم فاضربه في أصل المسألة يحصل مائة وأربعة وأربعون فنهنا تصح ، للزوجتين من أصل المسألة ثلاثة في ستة بثمانية عشرة لكل واحدة تسعة وللبنات من أصل المسألة ستة عشرة في ستة بستة وتسعين لكل واحدة اثنان وثلاثون وللعلم خمسة في أصل المسألة في ستة الذي هو جزء السهم بثلاثين وبمجموع ذلك وهو التقسيم مائة وأربعة وأربعون . والانكسار على ثلاثة فرق ، خلف أربعة زوجات وثلاثة إخوة لأم وثلاثة شقيقات المسألة من اثني عشرة لوجود مخرج الربع والثلث والثلثين فيها للزوجات ثلاثة وللإخوة للأم أربعة وللشقيقات ثمانية وتعول إلى خمسة عشرة بجميع هذه الفرق سهامها تباينها واحفظها وانظر فيها بالانظار الأربعة وهي التباين والتوافق والتداخل والتماثل فما بين رؤوس الإخوة للأم والشقيقات تماثل ثم بينه وبين رؤوس الزوجات تباين اضرب ثلاثة في أربعة يحصل اثنا

عشرة وهو جزء السهم فما ضربه في المسألة بعولها يحصل مائة وثمانون . فكل من له شيء في أصل المسألة يأخذه مضروباً في جزء السهم بستة وثلاثين وللأخوة للآم أربعة من أصل المسألة في اثني عشرة بثمانية وأربعين وللشقيقات في أصل المسألة ثمانية في اثني عشرة الذي هو جزء السهم بستة وتسعين ومجموع ذلك مائة وثمانون ، وهذا الانكسار أعنى على ثلاثة فرق يقول به جميع المذاهب وأما على أربعة فيقول به ماعدا السادة المالكية لأنهم لا يورثون أكثر من جديتين والانكسار على أربعة فرق .

خلف ثلاثة جدات وأربعة زوجات وثلاثة أخوات لآب وثلاثة أخوات لآم فالمسألة من اثني عشرة وتعول إلى سبعة عشرة ، للجدات السدس اثنان وللزوجات الربع ثلاثة وللأخوات للآب الثلثان ثمانية وللأخوات للآم الثلث أربعة فجميع هذه الرؤوس تباين سهامها فأصل رؤوس الجدات محفوظ أول ورؤوس الزوجات محفوظ ثان ورؤوس الأخوات للآب محفوظ ثالث ورؤوس الأخوات للآم محفوظ رابع وانظر بين هذه المحفوظات بالآنظار الأربعة فتجد التماثل في ثلاثة محافوظ فتجد واحدا وانظر بينه

وبين رؤوس الزوجات فتجد التباين اضرب كاملا في كامل يحصل اثنا عشرة وهو جزء السهم فيضرب في أصل المسألة يعولها مائتان وأربعة وهو التصحيح فكل من له شيء في أصل المسألة يأخذه مضروباً في جزء السهم يخرج نصيبه من التصحيح للجدات اثنان في جزء السهم بأربعة وعشرين وللزوجات ثلاثة في الجزء ستة وثلاثين وللأخوات للأب ثمانية في جزء السهم ستة وتسعين وللأخوات للأُم أربعة في اثني عشرة بثمانية وأربعين وبمجموع ذلك مائتان وأربعة وهو التقسيم فبمساواته للتصحيح العمل صحيح . وهكذا في كل مسألة مثل ذلك تعمل بمثل هذا . وإذا أردت كثرة الأمثلة فعليك بفريد عصره الشنشوري وأوضح البيان للعلامة الباجوري وأمثلة الأنظار أربعة فثال التوافق كسنة وثلاثة ومثال التباين كثلاثة وأربعة ومثال التداخل كسنة وثلاثة ومثال التماثل كسنة وستة ، وانظر بين السهام والرؤوس بالتباين والتوافق فقط وأما بين المثبتات أي المحفوظات فبالأنظار الأربعة والله أعلم .

فصل في العول

العول زيادة في الأسهم ونقص في الأنصبة ، وهو يلحق

ثلاثة من أصول المسائل هي الستة والإثنا عشر والأربعة والعشرون ولا يلحق باقي الأصول ، فالستة تعول أربع عولات متوالية بسدسها وثلاثها ونصفها وثلاثها فتبلغ عقد العشرة وذلك في مسألة مشتهرة وهي هلكت هالكه وترك زوجها وأمها وأختين شقيقتين أو لأب وأخوه لأم فللزوجة ثلاثة وللأم واحد وللأختين من أى نوع أربعة وللأخوة للأم اثنان فمجموع ذلك عشرة فنسكون عائلة بمثل ثلاثها ونقص ما بيد كل وارث خمسا ما بيده وتعول الإثنا عشرة إلى سبعة عشرة أى فتعول ثلاثة مرات لكن ليست متوالية وتعول الأربعة والعشرون إلى سبعة وعشرين وذلك في المنيرية وهي زوجة وأب وأم وعدد من البنات فللزوجة الثمن وللأم السدس وللأب السدس وللبنات الثلثان فمجموع ذلك سبعة وعشرون فهي عائلة مرة واحدة بمثل ثمنها وينقص ما بيد كل وارث تسع ما بيده والله أعلم .

باب المشتركة

اعلم أن أركان المشتركة أربعة ، ثلاثة أهل فرائض والرابع عاصب، مثالها : هلكت هالكه وترك زوجها وأمها

وإخوتها لأمها وإخوة أشقاء فالمسألة من ستة : للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد ولو كان بدل الأم جدة لكان الحكم كذلك وللإخوة للأم الثلث اثنان وبمجموع الأنصبة ستة فلم يبق للعصية الأشقاء شيء فمقتضى القواعد سقوطهم لأن أهل الفرائض إذا استغرقوا جميع التركة لا عول لعاصب بل يسقط وقد أسقطهم سيدنا عمر أو لا أى الأشقاء وهذا مذهب الإمام أبى حنيفة والإمام أحمد ابن حنبل رضى الله عنهم ثم وقعت لسيدنا عمر رضى الله عنه في العام المقبل فأراد أن يقضى كالماضى فقال له زيد بن ثابت رضى الله عنه : هبوا أن آباهم حماراً فازادهم الآب إلا قرباً ، وقيل : القائل غير زيد فلما قيل له في ذلك قضى بالتشريك بين الإخوة للأم والإخوة الأشقاء كأنهم كلهم أولاد أم بعد أن كان أسقطهم في العام الماضى . فقيل له في ذلك فقال : ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضى . ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة كزيد بن ثابت وعثمان بن عفان رضى الله عنهم وهو مذهب المالكية والشافعية رضى الله عنهم فإذا كان الإخوة للأم أخت وأخ والأشقاء كذلك كان الثلث وهو اثنان بين الأربعة بالسوية ولا يفضل ذكرهم على أثنائهم

واثنان على أربعة لا تنقسم صحيحة وتوافق رؤوسهم بالنصف
فيضرب نصف الأربعة وهو اثنان في ستة باثني عشرة ومنها
تصح . للزوج ثلاثة في اثنين بستة وللأم أو الجدة واحد في
اثنين باثنين وللأخوة اثنان في اثنين بأربعة بين الأربعة
منقسمة عليهم لكل واحد سهم أى أن الذكر في هذه المسألة
نصيبه كنصيب الأنثى . وانظر لو كان هناك جد فقط
القواعد سقوط جميع الإخوة إذ الإخوة للأم لا ميراث
لهم مع الجد والإخوة الأشقاء في هذه المسألة حكمهم حكم
الإخوة للأم ، وبه قال بعض أهل العلم والله أعلم .

باب الجد والإخوة

اعلم أن الجد عند أبي حنيفة كالآب يحجب الإخوة عن
الميراث فلا يرثون معه شيئاً . وأما عند الثلاثة الباقين فلا
يحجبهم ولكن لميراثهم معهم طريقة خاصة ، فهو والإخوة
إما أن يكون معهم صاحب فرض أولاً ، فإن لم يكن معهم
صاحب فرض فللجد الأفضل من ثلث جميع المال أو
المقاسمة كإن كان معهم صاحب فرض فله الأفضل من
المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال ، فيقوم من

هذا ثمانية صور تسمى بصور الأحسنية والمساواة فصور
الأحسنية خمسة : كجد وأخت وجد وأختين وجد وثلاثة
أخوات وجد وأخ وأخت وجد وأخ في ذلك كله خير له
المقاسمة ، وأما صور المساواة ضابطها أن يكون عدد الإخوة
مثليه ، مثاله كجد وأربعة أخوات وجد وأخوين وجد وأخ
وأختين فإذا زادوا على ذلك فيأخذ الجد ثلث الباقي أو ثلث
جميع المال . وقد يأخذ سدساً بالفرض ولا ينقص عنه
إلا بالعول ، مثاله هلك هالك وترك زوجة وبنتين وجد
وأما فللزوجة الثمن ثلاثة للبنتين الثلثان ستة عشر وللجد
السدس أربعة فأصل هذه المسألة من أربعة وعشرين وتعول
إلى سبعة وعشرين وإذا لم تكن الأم وكان بدلها أخ فلا
عول وتبقى خمسة للجد أربعة وواحد للأخ . هذه إحدى
الصور التي يكون فيها السدس أحسن للجد من ثلث الباقي
والله أعلم .

باب الأكدرية

اعلم أن الأكدرية هي عبارة عن زوجة تركت زوجاً
وأما وجداً وأختاً شقيقة أو لأب فيأخذ الزوج النصف

والأم الثلث ويبقى سدس فيأخذه الجد وتسقط الأخت ،
كان هذا مقتضى القواعد إذ الأخت لا يفرض لها مع الجد
وبه قال جماعة من العلماء ولكن المذهب يفرض لها النصف
وتعول هذه المسألة من ستة إلى تسعة فيأخذ الزوج نصفاً
عائلاً وتأخذ الأم ثلثاً عائلاً فيجمع نصيب الأخت والجد
ويقتسمانه للذكر مثل حظ الأنثيين لسكن هذه الأربعة التي هي
سدس الجد ونصف الأخت لا تنقسم قسمة صحيحة فيؤخذ
رؤوس الجد والأخت الثلاثة ويضرب في أصل المسألة الذي
هو تسعة بعولها فيحصل من هذا سبعة وعشرون ، تسعة
للزوج وستة للأم وثمانية للجد وأربعة للأخت . هذه مسألة
الأكدرية . وقد علمت أن الاختاف يمنعون الإخوة مع
الجد فلا أكدرية عندهم والله أعلم .

باب الخنثى المشكل والمفقود والحمل

اعلم أن الخنثى المشكل تختلف المذاهب في كيفية إرثه ،
فالمالكية يقولون : له نصف نصيب ذكر وأنثى إن ورث بهما
وإن ورث بواحد فله نصفه فالمثال الأول كولد خنثى وولد
صحيح فإن الخنثى يرث باعتبارين والمثال الثاني الذي يرث

فيه بواحد كابن عم إن كان خنثى فإنه يرث باعتبار الذكورية فقط فيأخذ نصف ماورث به . ومثال ذلك هالك هالك وترك بنتا وابن عم شقيق خنثى وابن عم لأب فتصح من أربعة للبنات اثنان وللخنثى واحد والباقي لابن العم للأب . وأما مذهب السادة الشافعية فتعامل كل التركة بالأضر ومذهب السادة الأحناف يعاملونه وحده بالأضر ومذهب السادة الحنابلة إن لم يرج اتضاحه فكمالملكية وإن رجي اتضاحه فكالشافعية ولكن الأحناف يأخذون من ابن العم للأب ضامنا أى فى مثالنا المتقدم لأن المال كله يسلم له ، والشافعية يوقفون باقى المال لأنه الأضر فى حق الخنثى . والصحيح أى بعدما تأخذ البنات نصفها فكون الشافعية يوقفون المشكوك فيه هذا عند عدم الصلح ، أما إن حصل صلح قسم على حسبه أى عمل بمقتضى ما اصطالحوا عليه والله أعلم .

وأما المفقود فحكمه كحكم الخنثى المشكل فى إرثه فإنه تقدر له حالة الوجود وحالة الموت وتعامل فيه بجميع التركة بالأضر ، مثال ذلك : هالك هالك وترك جدأ وأخا شقيقا حاضرين وأخا لأب مفقود فإن اعتبرنا وجوده كان للجد الثلث وإن اعتبرنا موته كان له النصف فيعامل بالأضر وبأخذ

الثالث وبأخذ الشقيق في هذه المسألة النصف ويوقف سهم
فإن ظهر حياً أخذه الشقيق وإن ظهر ميتاً أخذه الجد ، وهي
من مسائل العادة فإن الأخ الشقيق لا يرث معه الذى للأب
وهذا في مفقود وارث فإن كان موروثاً لحكمه أن يوقف
ماله جميعه إلى ثبوت موته ببينة أو حكم القاضى بموته
اجتهاداً عند مضى مدة لا يعيش مثله اليها في غالب العادة ،
وهذا هو المشهور عند الشافعية بالألا تقدر المدة بل المعتبر غلبة
الظن باجتهاد الحاكم ، وتقدر تلك المدة عند المالكية بمدة
التعمير وهي سبعون على الراجح وقيل ثمانون وقيل خمسة
وثمانون وهذا في مفقود غير القتال وأما مفقود القتال بين
المسلمين حكم بموته بمجرد انفصال الصفيين حيث لم يوجد ،
ويضرب القاضى له مدة من غير تحديد بالمدة المذكورة بل
بالنظر وكذا المفقود في زمن الوباء ، وإن كان القتال بين
المشركين والمسلمين فينظر له ستة بعده لاحتمال أسره ومحل
الاحتياج للحكم لمده حيث لم يمض له مائة وعشرون سنة
فإن مضى ذلك لم يحتج للحكم حاكم بل يرث ماله من غير
حكم - أفاده العلامة الأمير . وعلى كل الحالات فإن المدة تقدر
من تاريخ الميلاد لا من تاريخ الفقد والله أعلم .

وأما ميراث الحمل فعند السادة المالكية توقف التركة حتى وضع الحمل وغيرهم كالشافعية يعاملون جميع التركة بالأضر ، مثال ذلك هلك هالك وترك زوجته حاملا وأمه وأباه فيقدر الحمل عدد من النساء فتعول المسألة فيدخل الضرر على الجميع فالمسألة من أربعة وعشرين وتعول إلى سبعة وعشرين فتأخذ الزوجة ثلاثة والام أربعة والأب أربعة وتوقف ستة عشر حتى وضع الحمل فإن جاء فيه ذكر أخذ ثلاثة عشر وترجع المسألة إلى أربعة وعشرين ولا يدخلها عول . وأما السادة الأحناف فيقدرونه واحداً وتعامل فيه التركة بالأضر والأضر أن يكون ذكراً ، وأما السادة الحنابلة فيقدرون الحمل اثنين ويعاملون التركة فيه بالأضر سواء كان الذكورة أو الأنوثة والله أعلم .

باب الغرق والهدم

اعلم أن كل من جهل حال موته مع من يرث معه ولم يكن يعلم السابق في الموت فإنهم يعاملون معاملة الأجانب أي فلا يرث بعضهم بعضاً ومال كل واحد لو ارثه ، مثال ذلك مات رجل وزوجته وابنان لهما بهدم أو غرق أو حرق ونحو

ذلك وللرجل زوجة أخرى وله منها ابن ولهذه المرأة ابن من رجل غير الذى مات ، فللزوجة من مال زوجها الثمن وباقى مال الزوج لابنه الذى هو حى ومال الزوجة التى قد ماتت لابنها الحى الذى من رجل غير الذى مات ومال الأبناء سدسه لأخيه من أمهم والباقى لأخيه من أبيهم والله أعلم .

باب الولاء

الولاء أحد أسباب الميراث الثلاثة فما تقدم توريث لسبيين وهذا هو السبب الثالث وهو عصوبة سبها نعمة المعتق بكسر التاء على معتقه بالحرية ، والولاء لحمة كالحمه النسب لا يباع ولا يوهب ولكن يورث بسببه وإن كان ذلك الإرث من جانب واحد فقط هو جانب ولى النعمة ، وكما يثبت الولاء على العتيق الذكر أو الأنثى يثبت على أولاده وأحفاده وعتيقه وعلى عتيق عتيقه ومتى ثبت الولاء فصاحبه يرث به فاذا مات المعتق ولا وارث له أوله من لا يأخذ جميع المال أى فلا وارث له لا بنسب ولا نكاح فماله لمعتقه فان كان له صاحب فرض ولم يأخذ جميع المال أخذ المعتق الباقي فان لم يكن المعتق حياً فى الصورتين ورث العتيق أقرب عصباء المعتق

بالنفس لا بالغير ولا مع الغير ولا ذو فرض كالبنات وحدها
فإن لم يكن للمعتق عصبية بالنسب فلمعتق المعتق فإن لم نجد
فلعصبية المعتق كذلك فإن لم نجد فلعصبية المعتق المعتق
ثم لعصبية وهكذا ، وفي كل ذلك لا ترث امرأة إلا إذا
باشرت العتق . وعصبية النسب مقدمة على الولاء وعلى عصبية
المعتق والله أعلم .

فصل في بعض أمثلة

تتعلق ببعض الأبواب المتقدمة

(مسألة) خلف أخاً صحيحاً وأخاً خنثى فأصل مسائلهم
من ستة لأن أصل مسألة الذكورة من اثنين ومسألة الأنوثة
من ثلاثة وبين المسألتين تباين فتضرب كاملاً في كامل يحصل
الأصل المطلوب وهو ستة للصحيح ثلاثة وللخنثى اثنان وواحد
يوقف إلى ظهور الحال أو الصلح وهذا مذهب الشافعية
وأما مذهب المالكية فيضرب هذه الستة في حالي الذكورة
والأنوثة فيحصل اثنا عشرة ومنها تصح بأن يعطى الصحيح
سبعة والخنثى خمسة لأن المالكية لا يوقفون شيئاً ، وتقدم
أنه يعطى نصف نصيب ذكر وأنثى إن ورث بهما وإلا أعطى
نصف ما ورث به .

(مسألة) خلف أما وجداً وأخاً لأب حاضراً وأخاً شقيقاً مفقوداً فأصلها ستة مخرج السدس الذي هو فرض الأم فللأم واحد والباقي خمسة يستوى للجد ثلث الباقي والمقاسمة والخمسة ليس لها ثلث صحيح فنضرب عدد رؤوسهم في أصل المسألة فتبلغ ثمانية عشرة للآم ثلاثة وللجد خمسة وهو ثلث الباقي والعشرة الباقية توقف إلى بيان حال المفقود فإن ظهر حياً أخذها وإن ظهر ميتاً يكمل للآم ثلثها والباقي بين الأخ للأب والجد أى فكل واحد ستة .

(مسألة) خلف زوجة حاملاً وابناً فلا قسمة عند المالكية إلى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الأئمة الثلاثة ولا يعطى الابن شيئاً عند الشافعية لأن نصيبه غير مقدر مع أنه لا يضبط للحمل ويعطى الابن ثلث الباقي عند الحنابلة وبوقف ثلثاه لأنهم يقدرونه باثنين والأضر كونهما ذكراً والسادة الأحناف عندهم يعطى الابن نصف الباقي لأنهم يقدررون الحمل واحداً والأضر كونه ذكراً وبأخذون كفيلاً من الابن لاحتمال أن تضع أكثر وأخذ الكفيل يقول به كل من الحنابلة والأحناف .

(مسألة) خلف أمته حاملاً وأخاً شقيقاً فلا يعطى الأخ .

شيئاً مادامت حاملاً بالإجماع وبعد ظهور الحال الحكم ظاهر
لأنه إن جاء ذكر فلا شيء للائخ وإن كان صاحب فرض
لا يكمل المال أخذ فرضه والباقي للائخ وإن جاء ميتاً فالمال
كله للائخ .

(مسألة) خلف أما حاملاً وأباً فالأضر في حق الأم
كون حملها عدداً فلها السدس وفي حق الأب انفراده فتعطي
سدساً والأب ثلثين ويوقف سدساً إلى ظهور الحمل ، فإن كان
الحمل أقل من اثنين يعطي الموقوف لها وإن جاء الحمل عدداً
من الأولاد سواء كانوا ذكورا أو إناثاً فلا شيء لها من
الموقوف وعند الحنابلة كذلك وأما الأحناف فيسلم لها الثلث
لكن يأخذون منها كفيلاً لأنهم يقدرّون الحمل واحداً
والله أعلم .

فصل في الرد

اعلم أن الرد مذهب السادة الأحناف والحنابلة ويقول
به الشافعية عند عدم انتظام بيت المال ويثبت لغير الزوجين
أما هما فلا يرثان بالرد شيئاً وإذا كان لهما قرب فيرثان من
جهة ذوى الأرحام كزوجة هي بنت خاله والرد ضد العول

فهو زيادة في أنصبااء الورثة ونقصان من السهام والعول زيادة في السهام ونقص في الأنصبة ففي بنت وأم يزداد في أنصباأهما وينقص من سهام المسألة فبعد أن كانت من ستة صارت من أربعة فإذا علمت ذلك فقد يكون من يرد عليه شخصاً واحداً كأم أو ولد أم فله المال فرضاً ورداً أو كان من يرد عليه صنفاً واحداً كأولاد أم أو جدات فأصل المسألة من عددهم كالعصبة أو كان من يرد عليه صنفين فأكثر جمعت فروضهم في أصل المسألة لتلك الفروض فالمجتمع أصل لمسألة الرد فأقطع النظر عن الباقي في أصل تلك الفروض كأن لم يكن كـنصف وسدس ، فلو كانت الورثة بنتاً وبنت ابن فلبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن السدس واحد فإذا جمعت فروضهم من أصل المسألة لتلك الفروض كانت أربعة فهي أصل مسألة الرد فتجعل مسألة الرد من أربعة ويجعل الباقي وهو اثنان هنا كأنه لم يكن فلبنت ثلاثة فرضاً ورداً ولبنت الابن واحد فرضاً ورداً ، والرد لا يكون إلا في أهل الفروض لا لغيرهم فاعلم ذلك . فإذا خلف زوجة وأما وأخاً وأختاً لأم فللزوجة واحد وهو فرضها وللأم واحد فرضاً ورداً وللأخ للام واحد فرضاً ورداً وللأخت واحد فرضاً ورداً لأن

الباقى من مسألة الزوجية منقسم على مسألة الرد .

(مسألة) خلف بنتاً وأماً فللبنت ثلاثة وللأم واحد
ومجموع ذلك أربعة وهى أصل مسألة الرد .

(مسألة) خلف بنتاً وزوجة فللزوجة واحد من ثمانية
والباقى للبنت فرضاً ورداً .

(مسألة) خلف جدة وأخاً لأم فللجدة واحد وللأخ
كذلك ومجموع ذلك اثنان وهما أصل مسألة الرد .

(مسألة) خلف أماً وشقيقة فللشقيقة ثلاثة وللأم اثنان
ومجموع ذلك خمسة هو أصل مسألة الرد .

(مسألة) خلف زوجة وشقيقة وأختاً لأب فأصل مسألة
الزوجية من أربعة ومسألة الرد من أربعة والباقى من مسألة
الزوجية ثلاثة غير منقسم على مسألة الرد فاضرب أربعة فى
أربعة بسطة عشرة ومنها تصح فللزوجة أربعة وللشقيقة تسعة
فرضاً ورداً وللتى للأب ثلاثة فرضاً ورداً .

(مسألة) خلف زوجة وبنتاً وابن فأصل مسألة
الزوجية من ثمانية ومسألة الرد من أربعة وهى تبين الباقى
فاضرب أربعة فى ثمانية باثنين وثلاثين ومنها تصح للزوجة

أربعة وللبنات واحد وعشرون فرضاً وردا ولبنت الابن سبعة فرضاً وردا .

(مسألة) خلف زوجة وبنثاً وبنث ابن وجدة فأصل مسألة الزوجية ثمانية وأصل مسألة الرد خمسة وهي تباين الباقي من فرض الزوجية فاضرب خمسة في ثمانية بأربعين ومنها تصح فللزوجة خمسة وللبنات واحد وعشرون فرضاً وردا ولبنت الابن سبعة فرضاً وردا وللجدة سبعة فرضاً ورداً ، فإن أردت المزيد فعليك بالأمهات الكبيرة والله أعلم .

باب توريث ذوى الأرحام

اعلم أن ذوى الأرحام عند من يقول بتوريثهم كالسادة الأحناف والشافعية عند عدم انتظام بيت المال وأهم لا يرثون إلا عند عدم من يرد عليه وهم كل قريب غير من تقدم في المجمع على إرثهم ليس عصبية ولا إذا فرض وهم وإن كثروا يرجعون إلى أربعة أصناف : الأول من ينتمى إلى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وإن نزلوا . الثاني من ينتمى إليهم وهم الأجداد والجندات الساقطون وإن علوا . الثالث من

ينتمى إلى أبوى الميت وهم أولاد الأخوات وبنات الإخوة وبنو الإخوة للآثم ومن يدلى بهم وإن نزلوا ، الرابع من ينتمى إلى أجداد الميت وجداته وهم العمومة للآثم والعمات مطلقا وبنات الأعمام مطلقا والخؤولة مطلقا وإن تباعدوا وأولادهم وإن نزلوا . وقولنا أولاد الأخوات أى أشقاء أو لأب أو لأم وكذلك من بعدهم ، فإذا علمت ذلك فلا خلاف عند من ورث ذوى الأرحام . إن من انفرد من هؤلاء حاز جميع المال وإنما يظهر الخلاف عند الاجتماع ، وفى ذلك مذاهب هجر بعضها ومالم يهجر منها مذهبان : أحدهما مذهب أهل التنزيل وهو الأقيس الأصح عند الشافعية وهو مذهب الحنابلة ومحصله أنه ينزل كل منهم منزلة من يدلى به إلا الأخوال والخالات أى فينزل كل فرع منزلة أصله وينزل أصله منزلة أصله وهكذا درجة درجة إلى أن تصل إلى أصل وارث واعلم أن من نزل منزلة شخص يأخذ ما كان يأخذه ذلك الشخص فيفرض موت ذلك الشخص وإن هذا المنزل منزلته وارثه والأخوال والخالات يرثون ما كانت ترثه الأم فما يثبت للآثم من كل المال عند الانفراد أو ثلثه أو سدسه عند عدم الانفراد يثبت لمن نزل منزلتها فى الأخوال والخالات .

والأعمام والعمات للآم منزلة الأب فان سبق واحد إلى وارت قدم مطلقا وإن استووا في السابق إلى الوارث قدر كآن الميت خلف من يدلون به وقسم المال الباقي بعد فرض الزوجية بينهم كأنهم موجودون فمن يحجب لاشيء لمن يدل به والمراد من يحجب حجب شخص بخلاف من يحجب حجب وصف فترث بنت الأخ الرقيق أو القاتل ولو في حياته لأن وجوده كالعدم ، ففي بنت الأخ لأب وبنت أخ شقيق المال كله لبنت الأخ الشقيق كأنها أدلت بمحجرب وهو الأخ للأب وإذا كان أحد الزوجين يرث مع ذوى الأرحام فلا يدخلون عليه عولا بل الباقي بينهم ، ففي زوج وبنى أختين للزوج النصف كاملا من غير عول وما بقى لبنى الأختين وتصح المسألة من أربعة لأن الزوج له النصف ومخرجه اثنان والباقي من نصف الزوج واحد وهو غير منقسم على بنى الأختين فيضرب اثنان في اثنين بأربعة ولو كان مع الزوج نفس الأختين لعالت المسألة بمثل سدسها وفي أب أم وبنى أختين لأم وبنت أخت شقيقة وبنت أخت لأب فلا لأب الأم السدس ولبنى الأختين لأم الثلث ولبنت الأخت الشقيقة النصف ولبنت الأخت للأب السدس فالمسألة من ستة وتعزل إلى سبعة فيحصل

العول بينهم لكن إن وجد أحد الزوجين أعطى فرضه كاملاً
من غير عول ويختص بضرر العول إن كان ذوى الأرحام
أفاده الزيات . وأما مذهب أهل القرابة وهو مذهب الحنفية
وبه قال بغوى والمتولى من الشافعية وهم يقدمون الأقرب
فالأقرب كالعصبات والظاهر من مذهبهم تقديم الصنف الأول
على الثانى وهو من ينتمى إلى الميت وهم أولاد البنات وأولاد
بنات الإبن وإن نزلوا والصنف الثانى هو من ينتمى إليهم الميت
وهو الأجداد والجداات الساقطون وتقديم الثانى على الثالث
وهو من ينتمى إلى أبوى الميت وهم أولاد الأخوات وبنات
الإخوة وبنو الإخوة للآم ومن يدل بهم وإن نزلوا وتقديم
الثالث على الرابع . والرابع هو من ينتمى إلى أجداد الميت
وجداته وهم العمومة للآم والعامت وبنات الأعمام والخؤولة
وأولادهم كما تقدم ذلك .

(مسألة) خلف بنت ابن وابن وبنت من بنت ابن
آخر فنصف المال للآولى والنصف الآخر لابن وأخته أثلاثاً
عند الشافعية وأنصافاً عند الحنابلة .

(مسألة) خلف ابن أخ لآم وبنت أخ لآم المال بينهما
أنصافاً عند الحنابلة والشافعية لأنهم يعاملونهم معاملة أصولهم .

(مسألة) خلف بنت أخ لأبوين وبنت أخ لأب وبنت أخ لأم المال للأولى والثالثة على ستة خمسة أسداسه للأولى وسدسه للتالثة ولا شيء لبنت الأخ للأب لأن أباهما محجوب بالأخ الشقيق وبنته حلت محله .

(مسألة) أخوال متفرقين للخال في الأم السدس وللخال من الأبوين الباقي وسقط الذي للأب لحجبه بالشقيق .
(مسألة) ثلاثة خالات متفرقات المال بينهن على خمسة للشقيقة ثلاثة ولكل واحدة من الباقيتين واحد ويجموع ذلك خمسة وهو أصل مسألة الرد .

(مسألة) ثلاثة أخوال متفرقين وثلاث خالات كذلك للخال والخالة من الأم الثلث للذكر مثل حظ الأنثيين عند الشافعية والحنابلة عندهم أنصافا والباقي للخال والخالة من الأبوين لأن الخال والخالة للذين للأب محجوبون بالشقيق .
(مسألة) ثلاثة عمات متفرقات المال بينهن كالخالات للشقيقة ثلاثة ولكل واحدة واحد وهي أصل مسألة الرد لأنها من خمسة ومنها تصح . ثلاثة بنات أعمام متفرقات المال لبنت الشقيق وحدها لسبقها للوارث مع حجب العم الشقيق للعم للأب وأولى العم للأُم .

(مسألة) بنت أخ لأم مع بنت عم شقيق أو لأب للأولى
السدس والباقي للثانية .

(مسألة) ثلاثة خالات متفرقات وثلاثة عمات كذلك الثلث
للخالات على خمسة ثلاثة للشقيقة وواحد للتي للأب وواحد
لتي للأم والثلاث للعمات كذلك وبين المسألتين تماثل فيضرب
إحداهن في أصل المسألة الذي هو ثلاثة بخمسة عشرة ومنها
تصح للخالة من الأبوين ثلاثة ولتي من الأم سهم ولتي من
الأب كذلك وللعمة الشقيقة ستة ولتي من الأم سهمان ولتي
من الأب كذلك .

واعلم أن السادة الحنابلة عندما يحددون ابنا وبنت أخ
لأم من ذوى الأرحام يعاملونهم معاملة أصلهم إذ أن الأخ
للأم والأخت يرثون بالسوية ولكن الشافعية يعطون اثنين
للذكر وواحدا للأنثى . واعلم أن مذهب أهل القرابة يعتبر
من أقرب فإذا كان ترك ابن بنت وبنت بنت أخرى وثلاثة
بنات بنت كذلك فعلى مذهب أهل التنزيل لابن البنت الثلث
ولبنت البنت الأخرى كذلك وللثلاثة بنات البنت الثلاثة
كذلك تنزيلا لكل منزلة من أدلى به، وعلى مذهب أهل القرابة
المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن الأمثلة على مذهبهم

بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فعلى مذهب أهل التنزيل
وأبى يوسف المال بينهما بالسوية وعند محمد ثلث المال للأولى
وثلاثة للثانية لاعتباره المتوسطين بينهم وبين الميت من ذوى
الأرحام كما مر ، فعلم من هذا أن أهل التنزيل يجعلونهم كأن
مورثهم موجود وكانهم ورثوا هذا النصيب منه أى فينزلونه
منزلته . وأما أهل القراية فينظرون إلى رؤوس الأحياء
ويقسمون بينهم المال للذكر مثل حظ الأنثيين والله أعلم .

لقد تم بحمد الله العظيم ما أردنا جمعه من التلخيص
المبارك في علم الميراث فنسأل الله أن ينفع به كما نفع بأصوله
وأن يثينا ويهب لنا لذة العلوم الرحمانية وأن يكرم كل داع له
وشارحاً عباراته بحسن النية . ثم إنه لمن دواعي السرور
والمجد أن ينظر هذا الملخص المفيد صاحب المقام الرفيع وإمام
هذا الفن بلا نزاع شيخنا وشيخ مشايخنا بلادفاع الفاني عمره
في تحقيق العلوم وخاصة العلوم الفرضية بحر الطلاب الأجل
ومظهر الصوفية الأكمل الشيخ الأمين الترابي حفظه الله
وأطال في عمره وعند نظرتة أوجز كلمة متفضلاً بها
وإليك نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه الأماجد الأبرار .

أما بعد ...

فقد اطلعت على التلخيص الذي جمعه وألفه ابننا
الاستاذ محمد محمد أحمد الشيخ في علم الفرائض ، وعندما رأيت
سررت منه ومن حسن عبارته لإيجازه وسهولتها ولاختصاره
ينبغي أن يكون عند كل طالب ، ونرجو الله له التوفيق وأن
يوفقنا وإياه إلى العمل بالعلم وخصوصاً علم الميراث لأن
الاستاذ له فيه باع .. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم .

الفقيه إليه
الأمين الترابي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل العلم نوراً يهتدى به ، وهياً له من
عباده من ارتضى ، ومنحهم فهمه وتحقيق مسأله ، وجعل
نفوسهم تستعذب ما تلاقى فى سبيله من نصب ، والصلاة
والسلام على سيدنا محمد ببحر العلوم وباب الفيوض الربانية
وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد : فقد اطلعت على هذا التلخيص اللطيف الجامع
للكثير من مسائل الفرائض ، وليس لى ما أقوله بعد تذييل
صاحب الفضيلة الشيخ الأمين الترابى الذى يعتبر علماً من
أعلام هذا العلم وبعد شهادته بحق لصاحب هذا التلخيص
بأنه ذو باع فى علم الفرائض إلا أن أشكر المؤلف على هذا
الجهد الذى بذله فى جمعه ووضع به هذه الطريقة السهلة ،
وأسأل الله أن ينفع به قارئه ويثيب مؤلفه .
والله ولى التوفيق .

أحمد عبد السلام أحمد
من حملة العالمية مع أجازة التدريس
من الأزهر الشريف
والمدرس حالياً بمعهد أم درمان العلمى

فهرست

صفحة	الباب
۳	مقدمة .
۵	باب أسباب الميراث .
۵	• الوارثين والوارثات .
۶	• الفرائض وأهلها .
۸	• التعصيب .
۱۱	• الحجب .
۱۴	• في أصول المسائل .
۱۶	فصل في تصحيح السهام .
۲۲	• في العول .
۲۳	باب المشتركة .
۲۵	• الجد والإخوة .
۲۶	• الأكدرية .
۲۷	• الخنثى المشكل والمفقود والخل .
۳۰	• الغرقى والهدمى .
۳۱	• الولاء .
۳۴	• في الرد .
۳۷	• توريث ذوى الأرحام .

